التحول الديمقراطي والهندسة الانتخابية في المجتمعات متعدد ثنائيات

أ :فاطمة بدروني
كلية الحقوق والعلوم السياسية
جامعة جيلالي ليابس، سيدي بلعباس
(الجزائر)

الملخص :

على مدى عقود من الزمن درس العديد من الباحثين في علم السياسة إشكالية رسم مؤسسات خاصة بالمجتمعات متعددة الإثنيات من خلال التركيز على العديد من المتغيرات أبرزها الأنظمة الانتخابية، ففي إطار علم السياسة التقليدي ساد الجدل حول كيفية العمل خارج إطار نظام انتخابي يضمن مخرجات أكثر مما يعمل على احتواء الانشقاقات والصراعات الكائنة والمتزايدة في تلك المجتمعات، ولم يكن إلا في عام 1994 أن وسعت الأمم المتحدة تعريفها لبناء السلام ليشمل "الهندسة الانتخابية"، حيث أصبحت الانتخابات جزءاً من الإستراتيجية الدولية التي تربط بقوة السلم بالتنمية الديمقراطية، ومنذ ذلك الوقت بدت مشاريع التحول الديمقراطي كمظاهر رئيسية لأي عملية بناء السلام، ورغم حدوثها بالتوازي مع تدخل القوى الخارجية في صياغة القوانين وبناء المؤسسات فقد تم تجاهل إشكالية المشروعية الديمقراطية للهندسة الدستورية (المؤسساتية أو الانتخابية) ضمن اهتمامات القائمين على هذا العمل، ولم يكن الحل الذي اقترحه عالم السياسة الايطالي جيوفاني سارتوري Giovanni Sartori المتعلق بالتركيز على مفهوم حياد الدساتير جذاباً باعتبار أنه في ظل الانتقال الديمقراطي للمجتمعات متعددة الإثنيات قد يكون الهدف تقسيم الأنظمة الموجهة لإنتاج مخرجات محددة، وفي هذا الإطار يمكن فهم الهويات الإثنية كبنى اجتماعية ذات جذور سيكولوجية وثقافية عميقة ترتكز على خلفيات قومية وثقافية–لغوية ودينية وتعطي معنى آخر للانتماء، وتعرف كذلك اجتماعياً بالنسبة لمعناها للفواعل والمتمثلة في روابط الدم والأرض والعقيدة والجماعة.

مقدمة :

وفي هذه الورقة سوف نحاول تقديم دراسة نظرية لواقع الأنظمة الانتخابية في المجتمعات متعددة الاثنيات كأداة للتحول الديمقراطي، مع تركيز خاص على العلاقة بين الأنظمة الانتخابية والاندماج الاجتماعي والإثني، حيث يمثل التأرجح بين التمثيل والاستقرار إشكالية كيف يمكن الجمع بين المشروعية الديمقراطية والفعالية في التعامل مع حالات التحول الديمقراطي، وفي هذا الإطار تقدم "المؤسساتية التاريخية والإدراكية" تفسيراً أحسن لكيفية تطور الجماعات الإثنية إلى جماعات سياسية أكثر من نظريات الاختيار العقلاني المرسخة في دراسات إدارة الصراع، وتقترح هذه الدراسة مناقشة مسائل التحول الديمقراطي وإصلاح النظام الانتخابي في كل من تركيا وإيرلندا الشمالية وغويانا وسريلانكا، وتقترح في الأخير معايير تقييم جهود الهندسة الدستورية في صيغ المشروعية الديمقراطية من دون الدخول في الجدل حول أيهما يأتي أولاً: المؤسسات الديمقراطية أم الثقافة الديمقراطية.

مقدمة:

الديمقراطية والهندسة الانتخابية

على مدى عقود من الزمن درس العديد من الباحثين في علم السياسة إشكالية رسم مؤسسات خاصة بالمجتمعات متعددة الإثنيات من خلال التركيز على العديد من المتغيرات أبرزها الأنظمة الانتخابية، ففي إطار علم السياسة التقليدي ساد الجدل حول كيفية العمل خارج إطار نظام انتخابي يضمن مخرجات أكثر مما يعمل على احتواء الانشقاقات والصراعات الكائنة والمتزايدة في تلك المجتمعات، ولم يكن إلا في عام 1994 أن وسعت الأمم المتحدة تعريفها لبناء السلام ليشمل "الهندسة الانتخابية"،[i] حيث أصبحت الانتخابات جزءاً من الإستراتيجية الدولية التي تربط بقوة السلم بالتنمية الديمقراطية، ومنذ ذلك الوقت بدت مشاريع التحول الديمقراطي كمظاهر رئيسية لأي عملية بناء السلام، ورغم حدوثها بالتوازي مع تدخل القوى الخارجية في صياغة القوانين وبناء المؤسسات فقد تم تجاهل إشكالية المشروعية الديمقراطية للهندسة الدستورية (المؤسساتية أو الانتخابية) ضمن اهتمامات القائمين على هذا العمل،[ii] ولم يكن الحل الذي اقترحه عالم السياسة الايطالي جيوفاني سارتوري Giovanni Sartori المتعلق بالتركيز على مفهوم حياد الدساتير جذاباً باعتبار أنه في ظل الانتقال الديمقراطي للمجتمعات متعددة الإثنيات قد يكون الهدف تقسيم الأنظمة الموجهة لإنتاج مخرجات محددة، وفي هذا الإطار يمكن فهم الهويات الإثنية كبنى اجتماعية ذات جذور سيكولوجية وثقافية عميقة ترتكز على خلفيات قومية وثقافية–لغوية ودينية وتعطي معنى آخر للانتماء، وتعرف كذلك اجتماعياً بالنسبة لمعناها للفواعل والمتمثلة في روابط الدم والأرض والعقيدة والجماعة.

والواقع أن النقاش حول التحول الديمقراطي في المجتمعات الصاعدة يتأرجح بين التركيز على الحق في الحكم الذاتي المعبر عنه في ثقافة الديمقراطية وبين التركيز على الاستقرار كجزء مهم في الحفاظ على حقوق الإنسان والأمن الإنساني والشروط الاجتماعية، ويضفي هدف ضمان تمثيل مرضي لكل الأطراف والجماعات معنى آخر في ظل المجتمعات الانتقالية، وبالتالي فإن المسألة هي أكثر من

مجرد إدراج مؤسسات ديمقراطية وسيادة القانون والتي يمكن أن تفرض من الفوق أو حتى من الخارج، بل إنها تتعلق باستدامة الديمقراطية في الثقافة السياسية والنسيج الاجتماعي للدولة، لكن غالباً ما تصطدم الجهود الحالية للربط بين التركيز على العلاقة بين حقوق الإنسان وثقافة سياسية ديمقراطية مستدامة وثقة متجددة في القدرة على بناء مؤسسات بغرض تكوين ثقافة سياسية مع الخطاب السياسي المرتبط بإدارة الصراع.

ومن ناحية أخرى تتحقق الديمقراطية ذاتياً من خلال الانتخابات الحرة والنزيهة، فالمنتخبون يتمتعون بسلطة مشروعة، وقد برزت الرؤية بخصوص الديمقراطية على اعتبارها عملية مستمرة مؤخراً في أدبيات إدارة الصراع، وقد احتلت مسألة هندسة المؤسسات مقدمة النقاشات بخصوص الثقافة السياسية، بينما لم تلعب الثقافة الديمقراطية وهي العمود الفقري إلا دوراً صغيراً في هندسة المجتمعات التي تأمل فيها شعوبها بالعيش الكريم، فما مدى تأثير المؤسسات على أنماط الحياة السياسية؟

ورغم أن محور الدراسة هنا سوف يتعلق أساساً بدراسة الأنظمة الانتخابية كعامل قوة للتحول الديمقراطي فإننا سوف نركز على العلاقة بين الأنظمة الانتخابية والاندماج الإثني، وكما هو ملاحظ اليوم فإن هناك قلة فقط من الدول موحدة الدين أو العرق بطابعها، حيث ترجع التعددية الدينية أو الإثنية إلى عدة أسباب هي:

- الفتوحات الخارجية للشعوب الأصلية مع ما يرافقها من الاستيطان الإقليمي.
- موجات عديدة من الاستيطان من قبل جماعات غير أصلية داخل نفس الإقليم قبل رسم الحدود الحالية للدولة.
- تحول الحدود نتيجة للحرب أو انهيار الإمبراطوريات التي تعيد رسم حدود على نحو يخلق دول مكونة من عدة إثنيات.
- الهجرة الفردية بغرض اللجوء السياسي أو البحث عن العمل (شرعية أو غير شرعية) والتي مع مرور الزمن تؤدي إلى تشكيل أقلية معتبرة.
- استيراد العبيد.
- تغيير الانتماءات الدينية للحاكم مما يؤثر على الانتماءات الدينية لبعض المواطنين.

الجاذبية الدينية للأتباع.[iii]

ففي خلال فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية تضمنت الهجرة العابرة للحدود تدفق العديد من الشعوب على مستعمريهم السابقين (الجزائريين إلى فرنسا والهنود إلى بريطانيا)، وموجات اللاجئين (والتي يتجاوز تأثيرها النسبي الحالي مقارنة مع مجموع السكان الأصليين خصوصاً في اسكندينافيا وهولندا)، والهجرة الاقتصادية (بما فيها الهجرة من جمهوريات الاتحاد السوفياتي السابق)، وقد أدت إلى تغييرات معتبرة في التركيبة الإثنية للعديد من الدول الصناعية، وربما الأهم من ذلك انتهاء الإمبراطوريات الاستعمارية والتي كان آخرها الاتحاد السوفياتي مما أدى إلى نشوء العديد من الدول لا

تتطابق حدودها الإقليمية مع حدودها الإثنية، وبالتالي من المهم أن تجد الدول طرقاً للتأقلم مع تعدديتها الدينية والإثنية، وهنا يبرز الرأي القائل بأن القواعد الانتخابية يمكن أن تكون كأدوات للهندسة المؤسساتية في المجتمعات متعددة الاثنيات لضمان العدالة في التعامل مع الجماعات المختلفة من ناحية، ولتخفيض احتمالات تفجر الصراعات الإثنية وترقية الديمقراطية وتعزيزها من ناحية أخرى.

وفي هذه الورقة سوف نحاول تقديم دراسة نظرية لواقع الأنظمة الانتخابية في المجتمعات متعددة الاثنيات كأداة للتحول الديمقراطي، مع تركيز خاص على العلاقة بين الأنظمة الانتخابية والاندماج الاجتماعي والإثني، حيث يمثل التأرجح بين التمثيل والاستقرار إشكالية كيف يمكن الجمع بين المشروعية الديمقراطية والفعالية في التعامل مع حالات التحول الديمقراطي، وفي هذا الإطار تقدم "المؤسساتية التاريخية والإدراكية" تفسيراً أحسن لكيفية تطور الجماعات الإثنية إلى جماعات سياسية أكثر من نظريات الاختيار العقلاني المرسخة في دراسات إدارة الصراع، وتقترح هذه الدراسة مناقشة مسائل التحول الديمقراطي وإصلاح النظام الانتخابي في كل من تركيا وإيرلندا الشمالية وغويانا وسريلانكا، وتقترح في الأخير معايير تقييم جهود الهندسة الدستورية في صيغ المشروعية الديمقراطية من دون الدخول في الجدل حول أيهما يأتي أولاً: المؤسسات الديمقراطية أم الثقافة الديمقراطية.

الصراعات الإثنية: مقاربة ابستمولوجية

في بداية التسعينيات جرى ربط الهويات الإثنية بالعديد من الظواهر التي تحدث في ظروف متنوعة، وكان المصطلح إما يدل على التنوع أو يستعمل للتنديد بحقوق الأقليات متعددة الثقافات، وقد انتشرت الصراعات الإثنية في كل مكان لتحاصر مسار العولمة العابرة للقارات والمرتبطة بشكل كبير بالاندماج الأوربي، وخلال السنوات الماضية أصبح الاعتقاد السائد بانحسار الصراعات الإثنية ووصم أي حالة معقدة وهشة سياسياً بالصراع الإثني، وفي إطار هذه الرؤية الفكرية لم تكن الصراعات الإثنية تتعلق بالهوية الإثنية على الإطلاق ولكنها كانت مرتبطة أكثر بالطبقة وتوزيع الموارد،[iv] حيث أن معظم الانتقادات لاستعمال الهوية الإثنية كفئة تفسيرية كانت موجهة بدقة ضد الحديث عن "الأحقاد العرقية القديمة".

بخلاف الخطاب متعدد الثقافات الذي وجد في المجتمعات الغربية أصبحت الهوية الاثنية في إطار عملية التحول الديمقراطي مرادفة "للعنف" أو حتى مرادفةً "للطابع الوحشي"،[v] وبعيداً عن الفلكلور البسيط فإن إطلاق صفة الإثني على شيء يعني في الواقع إخراجه من الثقافة المدنية المشتركة للديمقراطيات الغربية والتي يفترض أن تضم مؤسساتها كل المواطنين بغض النظر عن أصولهم الوطنية والعرقية والثقافية والدينية والاجتماعية والجنسية، إذن أصبح ينظر للهوية الإثنية كفوضى تبتعد كثيراً بطابعها الأساسي عن المؤسسات العقلانية وصناعة السياسة،[vi] وأنها كذلك موقعاً مهماً للهوية تقع بين الدولة والأفراد، وتساهم في صعوبة تقييم دورها الذاتي في عملية التحول الديمقراطي.

لقد عارض العديد من علماء السياسة هذا الإدراك الشعبي للهوية الإثنية باعتبار أنه في الواقع من العقلاني جداً تجميع النخبة للجماهير حول هوية معينة، وأنه عقلاني للجماهير إعطاء معنى للعالم

وللأحداث المؤثرة على حياتهم بصيغ إثنية، لكن ليس من المعقول دائماً تحليل العلاقة بين الجماعات والأحداث والدوافع المؤدية للحرب على أساسها طالما أن الهوية الإثنية تعني فقط نوعية فطرية تدفع أعضاء جماعة معينة إلى الكره العميق لأعضاء الجماعات الأخرى، وقد أظهر العديد من الباحثين بأن التاريخ الثقافي والخلفية الاجتماعية تعد جزء من جماليات المجتمعات والتي حالما تدخل في صراعات تقدم على أساس شرخ من الانقسامات الإثنية المحضة.

من المهم فصل الانتقادات عن الأحقاد الإثنية القديمة عديمة الجدوى لتحليل مفهوم الهوية الإثنية ذاتها، والتي أصبحت متوقفة على ما يطلق عليه علماء الانثروبولوجيا بالقبيلة، بمعنى عضوية جماعة على أساس الأصل المعبر عنه في التقاليد المشتركة والقيم والمؤسسات الثقافية والسياسية،[vii] ويعطي علماء الانثروبولوجيا الثقافية معنى للهوية الإثنية أقرب إلى معنى المدرسة التركيبية للثقافة، فالثقافة حسبهم هي نمط حياة وطريقة لفهم البيئة الذاتية، فما هو مهم في هذا الإطار هو مسألة الإدراك حيث تبرز الحسابات المتطورة للهوية الإثنية ارتباطها مع العديد من العوامل السياسية والثقافية المختلفة يصعب الفصل بينها، ولكن طالما بقيت الهوية الإثنية إحدى الطرق السليمة لإسماع المطالب السياسية، وطالما ظلت يافطة سهلة لوصف حالات سوف تأخذ الكثير من الوقت لفك تعقيداتها فلن تفقد أهميتها بسهولة.

الشكل1 عناصر الهوية الإثنية:

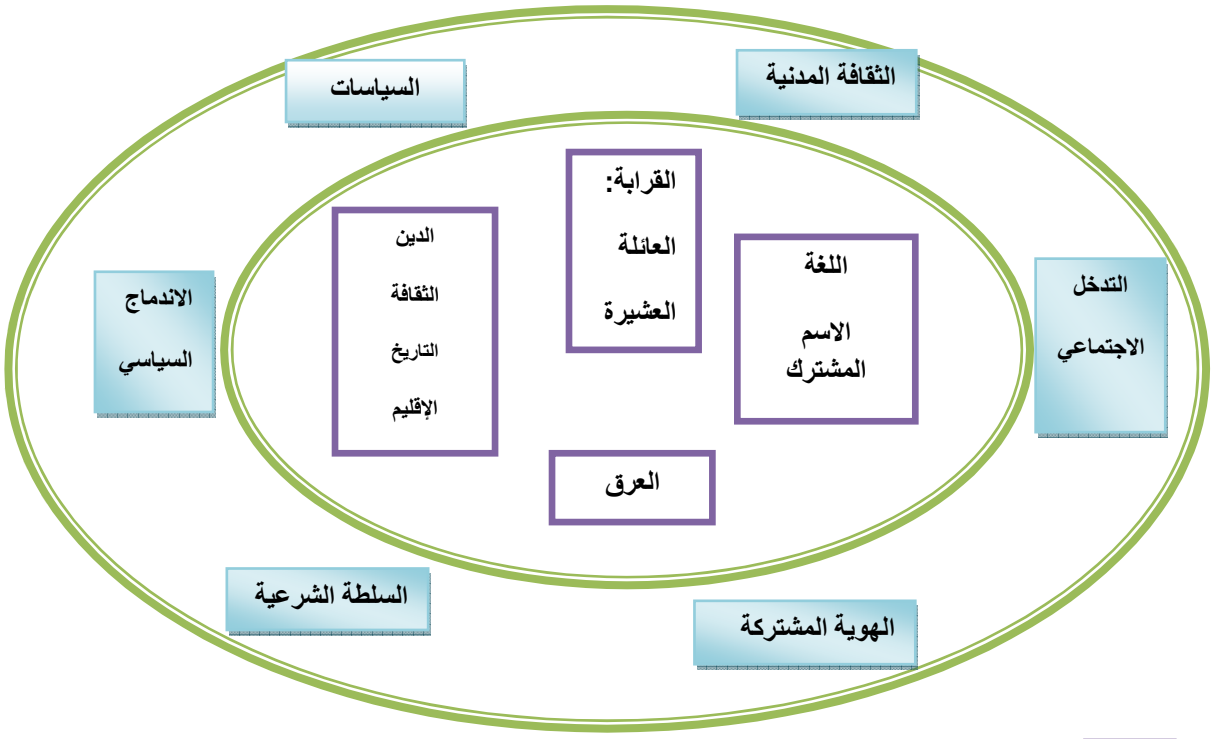

المصدر:

William T. Johnsen, Pandora's Box Reopened: Ethnic Conflict in Europe and its Implications December 23, 1994, p. 15.

ومن الجدير بالذكر أنه في إطار دولي فقط اللاعبين المعتمدين "كدول قومية" يقامرون على الطاولة (رغم أنه من غير المرجح)، أما فيما بين الأشخاص فقد تصبح العديد من حقوق الهوية الشخصية الراسخة في مدركات التاريخ واللغة وعلاقتها بالمكان والموقع وغيرها مشتقة من الحق الفردي غير قابل للتصرف للهوية الإثنية، وبالتالي فإن فقدان الهوية الإثنية سوف يكون مرادفاً للحرمان من بعض درجات الإنسانية.[viii]

من الجدير بالتذكير بموقع الهوية الإثنية في تقاطع القومية والعنصرية، وهذا أحد الأسباب التي تجعل من الصعب التخلي عن الهوية الإثنية كأساس للمطالب السياسية، فمن ناحية لا يمكن تجاهل قوة الفئات النسبية خصوصاً الأقليات السياسية والثقافية، ومن ناحية أخرى فقد كان إسماع المطالب وتأييدها على المستوى الدولي دائماً مرتبطاً بدقة بحق الشعوب في تقرير مصيرها والذي يرتكز تعريفه على الأصول الإثنية.

ورغم أنه لا يجب أخذ الهوية الإثنية كخط فاصل يجدر التأكيد بأن إدراك العالم عبر منظار تلك الهوية يخلق حقيقة للعديد من الشعوب، وهذه الحقيقة ليست مزيفة بل هي التي عليها يرتكز نشاط تلك الشعوب، وبالتالي تؤدي إلى خلق أنماط للتفاهم ومؤسسات متناسبة مع ذلك الإدراك، ومع مرور الوقت تصبح هذه الأسطورة الثقافية حقيقة، بمعنى أن الفواعل الاجتماعية والسياسية تنتقل بدرجات من عالمها الحقيقي إلى السيناريو الأسطوري الذي كتب عنها وبتواطئها، وسيصبح من المؤكد أن يتوافق منطق السيناريو مع حياة ونشاط وشعور تلك الفواعل أكثر من ماضيها العضوي المعقد، والذي سوف تتركه في أوهام الماضي.

من الممكن أن تكون هذه المقاربة وصفاً للمؤسسات السياسية والثقافية في المجتمعات متعددة الاثنيات، فكيف يعترف بهذه الحقيقة كأساس للحق الديمقراطي في التمثيل النسبي وفي نفس الوقت ينزع فتيل الطابع التقسيمي منها؟ هذا السؤال وغيره يقع في قلب النقاشات بخصوص الهندسة الانتخابية. فثمة اتجاه في التحليل يرى بأن الهوية الإثنية هي قبل كل شيء ترجمة وليست تفسيراً لظاهرة اجتماعية، واللغة الحالية لفهم الصراعات الإثنية فقيرة جداً، ومحاولة تجاوز العلامات السهلة تعد أول خطوة نحو وضع رؤية للتأقلم المؤسساتي الملائم، وفهم الهوية الإثنية كتعبير رئيسي مجازي للهوية يتطلب فهم الطرق السياسية والاجتماعية والثقافية التي تم بناء الهويات بها، والتي قد يعاد بناءها بها في عملية صناعة الدستور.

التمثيل/الاستقرار: أنظمة انتخابية لمجتمعات متعددة الاثنيات

يركز جزء كبير من أدبيات رسم مؤسسات خاصة بالمجتمعات متعددة الإثنيات على الهندسة الانتخابية كأداة لتحقيق هذا الهدف، وتلعب الأسئلة الكثيرة المتعلقة بالتنوع دوراً بارزاً في هذه الاعتبارات، فعلى سبيل المثال لم يتحقق الانتقال الديمقراطي في إفريقيا بسبب أن الانتخابات قد حدثت

في فترة جد مبكرة، حيث كانت تعني الانتخابات الديمقراطية سياسيات تعددية حزبية وطريقة أسرع للتعبئة الجماهيرية، وكانت محور المصالح المعبر عنها في صيغ الهويات العرقية والتي إما أنها عاشت خلال الفترة الاستعمارية أم أنه جرى مبالغتها أو أنها لم تكن سوى منتجاً استعمارياً بحتاً، وفي هذا الإطار تبرز قدرة النظام الانتخابي على احتواء وتبديد الصراعات الإثنية أو الدينية أو اللغوية، وبالتالي سوف يكون عاملاً حاسماً جداً في بناء مؤسسات ديمقراطية قادرة على البقاء.

من وجهة نظر النظرية الديمقراطية يمكننا القول بأن هناك مبدأين يسعيان للتواؤم داخل النظام الانتخابي وهما الحق في التمثيل من ناحية،[ix] والحق في الاستقرار والذي يبرز على نحو كبير في المجتمعات الانتقالية أو مجتمعات ما بعد الحرب،[x] فلا يمكن تحقيق أحدهما من دون الآخر، فالتمثيل لا يكون فعالاً ومنتجاً إن لم تكن هناك مؤسسات راسخة بالقدر الذي يمكنها من احتواء الانقسامات والانشقاقات، ولا يمكن تحقيق الاستقرار إلا إذا أحست فئة كبيرة من المواطنين بتمثيل عادل لمصالحهم، وهذه العلاقة الإرتباطية لها تأثير كبير على مشروعية –والتي كمصطلح تعد مفقودة في أدبيات إدارة الصراع– النظام الانتخابي وعلى الذين جرى انتخابهم وفق ذلك النظام.

وفي السياق نفسه يمكن طرح التساؤل التالي: كيف يمكن تحقيق هذين الهدفين الذين يمكن وصفهما بالتمثيل المناسب والاستقرار الكافي؟ لا أريد الدخول في تفاصيل الأنظمة الانتخابية والتي جرت معالجتها بتفصيل وعمق في العديد من الدراسات،[xi] وعموماً فالأنظمة التوافقية consociational systems والتي تتكون من مبادئ التمثيل النسبي على كل المستويات المؤسساتية تتناسب كثيراً مع حق التمثيل طالما أنها تترك للناخب حرية اختيار من يحب، لكن المشكلة الكامنة وراء هذا النظام هي إمكانية تشكيل ائتلاف لأحزاب كبيرة لا تترك أي هامش تأثير للأحزاب الصغيرة التي تمثل الأقليات، ويتمثل انتقاد آخر في أن التمثيل النسبي حتى وإن لم يصوت الناخبون على أساس عرقي فلا يشكلون عراقيل على المرشحين الذين يلعبون الورقة العرقية، وعموماً لا تسمح الأنظمة الانتخابية التعددية في صورتها المحضة كلياً بتحقيق المصالح العرقية باعتبار تقسيم الدوائر الانتخابية من ناحية أخرى.

فالمسألة المركزية هنا تنبع من نظرية الديمقراطية التوافقية وخصوصاً الرأي القائل بأن أنظمة التمثيل النسبي هي أكثر فعالية في توليد التأييد للنظام السياسي ضمن الأقليات الإثنية، حيث ترى الفرضية المركزية في هذا الإطار أنه بخلاف الأنظمة الانتخابية الأغلبية فإن النظام النسبي:

يفرز مخرجات تناسبية جداً.

يسهل دخول الأحزاب الصغرى للبرلمان.

يضمن انتخاب أحزاب الأقليات الإثنية.

ينتج تأييد أكبر للنظام السياسي ضمن الأقليات الإثنية (أنظر الشكل 1).[xii]

رغم تأثيرها الواسع فإن الحقيقة الكامنة في بعض هذه الفرضيات محدودة وتبقى خلافية.

الشكل 1 الديمقراطية التوافقية

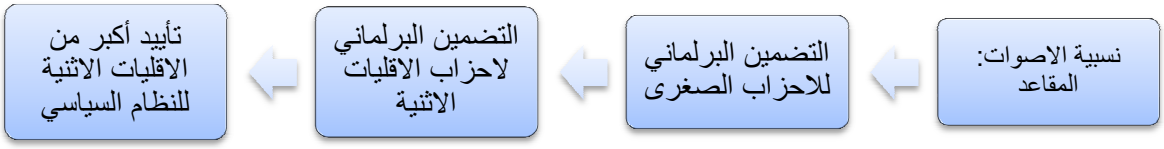

المصدر:

Pippa Norris, Electoral Engineering: Voting Rules and Political Behavior (Cambridge: Cambridge University Press, 2002), chapter 9.

ماذا تعني هذه العلاقة المتوترة بين التمثيل والاستقرار بالنسبة للمجتمعات الانتقالية المتعددة الإثنيات؟ يبدو للوهلة الأولى بأن الاستقرار مهم بالنسبة للمجتمعات المتعددة الإثنيات، ومن هنا تبرز الرغبة في ترجيح اعتدال الأحزاب السياسية وتفاهمها الظاهري على أي اعتبارات للهوية الإثنية كأساس صحيح لتقديم المطالب السياسية، ومن ناحية أخرى من غير الأرجح أن تقدر الشعوب على التفكير خارج إطار الهويات الإثنية خاصة إذا تعلق الأمر بالثقة بالطرف الأخر، وفي هذه الحالة سوف يكون اعتبار تلك الهوية متقدم على اعتبار الاستقرار من أجل كسب الثقة وبناء مؤسسات ديمقراطية.

في محاولة الإجابة على الإشكالية التالية: كيف يمكن رسم أنظمة انتخابية في ظل استمرار الصراعات الإثنية؟ وبصيغة أخرى: هل يمكننا تغيير منطق السياسات من خلال تغيير النظام الانتخابي؟ إذا أمعنا النظر في مختلف التفسيرات بخصوص أي الأنظمة الانتخابية بإمكانها تخفيف التوترات أكثر من غيرها، يمكن عندئذ الاعتقاد بسهولة بأن هندسة النظام الانتخابي لا تعني فقط هندسة النظام السياسي ولكن كذلك هندسة المجتمع ككل، ويكشف واقع الدول التي طبقت إحدى هذه الأنظمة بأن الأنظمة الانتخابية وحدها لا يمكن أن تقوم بكل العمل، والأمثلة على ذلك كثيرة، فلم تحقق لا إيرلندا الشمالية ولا سريلانكا ولا نيجيريا ولا لبنان السلم والاستقرار في تعاطيها مع الصراعات العرقية،[xiii] وتزداد المشكلة تعقيداً مع النظريات الوظيفية أكثر منها مع النظريات المعيارية، باعتبار أن جاذبية الهندسة الانتخابية تعكس الرغبة لفعل الكثير من أجل تجنب السياسات المتطرفة، ورغم مخاطر الاستسلام إلى صراع عرقي عنيف بإمكان الثقة في المؤسسات السياسية على إدارة الانقسامات العرقية أن تسوق توصيات سياسية مهما كان أصل أو طبيعة الانقسامات.

الشكل 2 الأنظمة الانتخابية

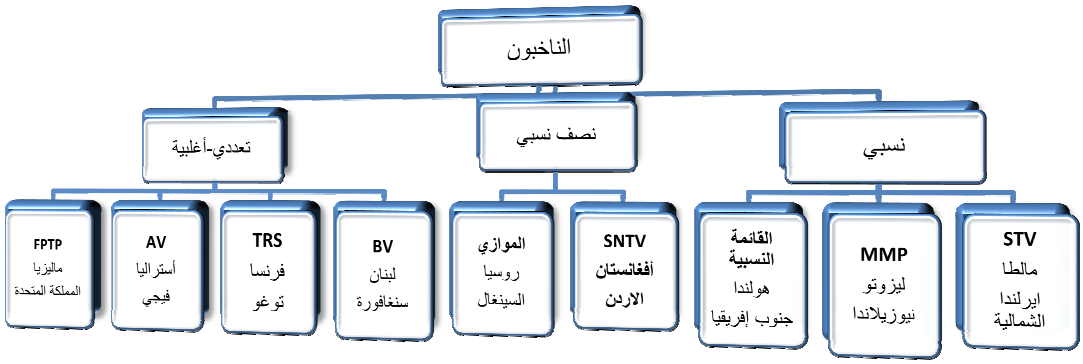

المصدر:

Andrew Reynolds, Electoral Systems and the Protection and Participation of Minorities, Minority Rights Group International, 2006, p.9.

إن اختيار أي نظام انتخابي لتشكيل أي هيئة منتخبة سوف يكون له تأثير معتبر على حظوظ الأقليات الإثنية في التمثيل البرلماني، وحينما نلقي نظرة على انعكاسات تلك الأنظمة الانتخابية فسترتبط المتغيرات الرئيسية بنسبية النظام أم كونه نظام أغلبية، وعدد الأعضاء المنتخبون في الدائرة الانتخابية والعتبة المفروضة على التمثيل وإمكانية اختيار الناخبين بين المرشحين والأحزاب على السواء، وجغرافية الناخبون من الأقليات، فضلاً عن ذلك هناك ميكانيزمات خاصة مثل المقاعد المخصصة والكوتا القوائم متعددة الاثنيات والتفاضل ذكور-إناث سوف تؤثر على من سينتخبون للبرلمان، فبعض الأنظمة قد تكون مقصية بشدة بينما أخرى قد تكون إدماجية بشدة، لكن غالباً ما يتولد الصراع من الإقصاء، صحيح كذلك رغم أن الإدماج غالباً ما يكون مثمراً فإن إقصاء الأقليات قد يحدث على نحو يخفق فيه كليا تحقيق مصالح تلك الأقليات.[xiv]

وفي هذه الحالة تسلط "المؤسساتية الجديدة" الضوء على الظروف التي في ظلها يمكن للمؤسسات أن تنتج ثقافة مدنية ذات مصداقية باعتبار أنها لن تتجاهل حقيقة أن المؤسسات تتشكل بفعل الثقافات المحيطة بها، وتساعد في تفسير وتشييد العديد من الأفكار الزائفة حول النظريات المفسرة للانتقال الديمقراطي والأنظمة الانتخابية، غير أنها تكشف عيوب الموجة الحالية للهندسة الانتخابية بأوجه قصورها الخاصة.

"المؤسساتية الجديدة" كجسر بين الثقافة المؤسساتية ونمط الحياة اليومية:

هل المؤسسات هي التي تحدد التطور الديمقراطي للمجتمعات الصاعدة؟ تسمح مقاربات "المؤسساتية الجديدة" بتحليل الدرجة التي يمكن للمؤسسات أن تشكل بها المجتمع الذي فيه ومن أجله أنشئت، والجدير بالذكر أن المؤسسات تبقى تعبر عن طريقة تعامل الشعوب فيما بينها، فلا يمكن وجود

مؤسسات خالية من اعتبارات عرقية أو جنسية، فالمؤسسات هي "مكونات للقوانين"،[xv] وبلغة المؤسساتية فإن ما تعنيه المؤسسات بالنسبة للحياة السياسية هي مرادفة لخطاب حسابات القوة عند "ما بعد البنيوية"، حيث أنها تقنن النشاط وتفتح الأبواب وتغلقها لاستراتيجيات ممكنة وتقرر ما يجب فعله بخصوص الهويات الثقافية، وتسمح القواعد ما إن يتم إنشاؤها ببعض الاستراتيجيات وتتطلب وتحظر استراتيجيات أخرى،[xvi] وتقدم الإطار والتوجيه للتعبئة السياسية.

وبالتالي تستمد المؤسسات سلطتها من دورها التأسيسي في تحديد الهوية الحقيقية للفواعل كأشخاص وثيقي الصلة اجتماعياً بالموضوع وتضمينهم كذلك في بنية من القيود والفرص... فالإدراك الصحيح لعمل المؤسسات تعني تحديد كل من الهويات السياسية للفواعل الاجتماعية وحوافزها وفرصها وبالتالي حظوظها في الحياة.[xvii]

فلا يمكن قياس قوة المؤسسات على المدى البعيد بسبب أن المؤسسات تقع في نقطة ربط الوكالة البيروقراطية –إعداد القوانين– والبنية –القواعد حالما يتم إعدادها كما هو حال الجماعات التي تفتقر للقوة الضرورية لتحديد القواعد، ولكن كذلك بالنسبة للدساتير الديمقراطية التي تخضع قوة الذين لا قوانين لهم إلى سيادة القوانين–، وبناء على ذلك تبني المؤسسة وتنشط أكثر العلاقة الإستراتيجية بين الفواعل الاجتماعية، ويساعد فهم طريقة عمل المؤسسات في فهم كيفية تشكيل المؤسسات للشروط والعمليات التي تسير النشاط السياسي للهوية الإثنية كمتغير متكرر في السياسات وكيف تختار الفواعل الاجتماعية تلك الهوية كأساس لتنظيم الحياة الاجتماعية،[xviii] وبالتالي سوف يتكون المنطق المؤسساتي للسياسات الإثنية من الانتقال الضروري من الهوية الإثنية كمصلحة إليها كهوية، وفي نفس الوقت تستثمر بنوعية معيارية رمزية فائقة.

وفي هذه الحالة سيصبح منطق المؤسساتية واضحاً جداً: اختيار القواعد الصحيحة وفي الظروف الصحيحة سوف ينتج مخرجاً مرضياً، ويبقى المشكل الوحيد يتمثل في تحديد القواعد الصحيحة (الأنظمة الانتخابية) وطبيعة الظروف، وبناء على المؤسساتيين الايجابيين لا يجب أن تكون هذه مهمة صعبة على افتراض أن الاختيار العقلاني هو المحرك الأساسي للنشاط الإنساني، ومن دون الدخول في تفاصيل أكثر حول الاختيار العقلاني أريد الإشارة إلى أنه مع بروز مدرسة الاقتصاد السياسي للحرب لم يعد الاختيار العقلاني نهائياً الضامن في مواجهة الصراع العنيف أو حتى المزمن،[xix] ولكن حتى في مثل هذه السيناريوهات تبقى العقلانية هي القوة الموجهة، ورغم أنها أوقفت توصيل النتائج المفيدة فقد يتوق مهندسو المؤسسات إلى رؤية تصاميمهم في الميدان.

تجدر الإشارة إلى أنه يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار أرضية ظرفية قبل القيام بتحليل نهائي بخصوص لماذا يمكن أن تكون الهوية الإثنية ظاهرة سلمية، تعزز روح الجماعة والمجتمع المدني الذي من دونه لا يمكن أن تزدهر الديمقراطية، فقد استمد أرنت لبهارت إطار التحليل المقارن النظمي والذي يمكنه إدماج تعميمات مستنبطة من الدراسات الميدانية للسياسات الإثنية في دول العالم الثالث والدول الغربية وأوربا الشرقية وروسيا، والذي يفتقد للرؤية الواضحة بخصوص تتابع الأحداث، وفي

هذه الحالة تتخذ النخبة الإثنية قرارات إستراتيجية من أجل تعزيز التعاون حتى وإن ظلت الجماهير منقسمة،[xx] فالسعي لإيجاد علاقة ارتباطية مباشرة أو غير مباشرة بين السبب والنتيجة هو مصيدة النظريات القائمة على الاختيار العقلاني وتؤثر بعمق على أي جهود هندسة مؤسساتية للانتقال الديمقراطي، حيث تمثل المؤسساتية التاريخية والإدراكية بعداً آخر لمقاربة "المؤسساتية الجديدة" من خلال التركيز على تفاعل أكثر تعقيداً بين المؤسسات والثقافة والوكالة الإنسانية بالنظر إلى أحداث تاريخية محددة أو تفسيرات نشيطة لدور وغرض المؤسسات.

قد تقدم المؤسساتية الإدراكية متأثرة بالمدرسة التركيبية الاجتماعية طريقة خارج المألوف مرنة جداً لدرجة التوفيق بين أفكار مثل النشاط العارض أو التفسيري، فلا زالت المؤسساتية الإدراكية تضع المؤسسات بين أقطاب الوكالة وتقيد ولكنها تسمح بهامش للنشاط الديمقراطي المعياري الذي يتجاوز أداة نظرية الاختيار العقلاني. وفي هذا الخصوص تتطلب السياسة جهوداً متواصلة لإقناع الآخرين من خلال الحجج المعيارية بأنه يجب عليهم التفكير في أنفسهم وفي مصالحهم على نحو مختلف عما يفعلونه، وفي الواقع تنبع القوة المؤسساتية لمجتمع ديمقراطي أقل من القوة الأولية وليس من المشروعية المتداولة من المواطنين في الأخير.

إن مفهوم "مهمة المؤسسة" يعود إلى شعور الفواعل بالعمل من أجل تحقيق نفس الأهداف داخل المؤسسة، وهذا ليس شعوراً ذاتياً عقلانياً يترجم إلى هندسة المؤسسات لمجتمع يخرج لتوه من الحرب، بل إنه محور مسألة التطلع نحو بداية مناقشة الدستور: من الذي يريد العيش في ظل نفس الحكومة بصيغ المساواة؟ ولكنها تنقل شيئاً لما يجب أن تكون عليه الثقافة الديمقراطية ولأهمية الحكم الذاتي، وقد تكون المشروعية والمحاسبة أداة قديمة في تحديد الهوية الإثنية، فهل يمكن ليس فقط تعويض المؤسسات الديمقراطية ولكن كذلك قطع الطريق أمام الانتخابات الديمقراطية؟

وفي هذا الإطار يمكن أن نفهم بأن النقطة الأساسية ربما هي أن الصراع الاثني هو جزء من عملية حل المشكلة أكثر منه مشكلة في حد ذاتها حينما يتعلق الأمر بتأسيس حكومة ديمقراطية، وبالتالي فإن السؤال الأساسي بخصوص الانتخابات سوف يكون كيف نجري انتخابات تكون نتائجها غير مخلة بالاستقرار؟ فلربما يجب أن تأتي الانتخابات متأخرة في عملية التحول الديمقراطي أحسن لو أنها سوف تأتي في وقت مبكر.

فما هي إذن انعكاسات الرأي القائل بأن المؤسسات الديمقراطية تعمل على صياغة ثقافة ونمط حياة ديمقراطيين؟ كيف يكون الانتقال من ثقافة مدنية استيعابية أو ثقافة وطنية إقصائية إلى ثقافة سياسية متعددة الاثنيات؟ هذا يثير الأسئلة بين حول العلاقة بين المواطنة والهوية الإثنية في المجتمعات متعددة الاثنيات، وفي هذا الإطار يجدر التذكير بمعنى النظرية الطائفية بخصوص الهندسة المؤسساتية، والتي ترى بأنه في بناء المؤسسات السياسية فإن انتماءات الممثلين مهمة كما هي مهمة المواقع التي يحتلونها والمصالح التي يدافعون عنها والسجل الانتخابي الذي يحملونه، فلا يجب إقصاء أي جماعة اجتماعية عن الساحة العامة".[xxi]

وإذا كان التعبير السياسي عن الهوية الإثنية هو حق من حقوق الإنسان يتطلب حماية الدولة وترقيتها، فإن ضمان عدم التمييز على أساس المواطنة المتساوية لن يكون كافياً، فإذا أمكن تحقيق الإحساس بالحكم الذاتي في قلب المواطنة الديمقراطية من خلال تمثيل مناسب لأعضاء الجماعة الإثنية فكيف يمكن تحقيق تحول ديمقراطي في مجتمع متعدد الاثنيات يضمن تمثيلاً إثنياً نسبياً؟[xxii]

قد تجد هذه الأسئلة إجابات خارج نطاق هذه الدراسة، ففي حالة المجتمعات التي تتركز فيها الصراعات العنيفة في صيغ إثنية فقد تؤدي إلى تراجع التوتر بين التمثيل والاستقرار الذين يحكمان جهود استباق مؤسساتي وتقنين الانشقاق الإثني، وهل يقع على الجماعات الإثنية في حالة ما بعد الحرب التخلي عن حقها في الحكم الذاتي على افتراض أنه في المستقبل لن يجوز تجاهل العلاقة بين المواطنة الديمقراطية والتمثيل الاثني على حساب الاستقرار؟ وبالمثل هل يمكن للمؤسسات الديمقراطية توليد ثقافة ديمقراطية؟ وهل المعتقدات الديمقراطية ضرورية لترسيخ المؤسسات والاستقرار والحقوق الديمقراطية؟

هناك خلاف حول ما الذي يجب أن يأتي أولاً؟ ففي المجتمعات متعددة الإثنيات التي خرجت للتو من الحرب لا يمكن للهندسة الانتخابية من الخارج أن تتنازل عن تعريف المجتمع السياسي الضروري لاستدامة التحول الديمقراطي، فهناك حاجة للتذكير بأن الهندسة الدستورية من الخارج هي دائماً غير ديمقراطية حيث غالباً ما تقدم تلك الهندسة الأمل الوحيد في السلم، وبالتالي يجب تطوير معايير هذه التدخلات التي ترضي كل من الحاجة للفعالية والاستقرار والحاجة للرمزية التطلعية التي تشكل جوهر الهوية السياسية والثقافية.

إعادة النظر في الهندسة الانتخابية:

الإشكالية الرئيسية وراء هذه الورقة ليست جديدة ولكنها مازالت قائمة ومؤلمة: هل يمكن رسم مؤسسات ديمقراطية في مجتمعات متعددة الاثنيات؟ الملاحظة الرئيسية هي أن بعض المجتمعات متعددة الاثنيات حققت شروطاً يحسد عليها والتي بالرغم من بعض التوترات ازدهرت الديمقراطية في ظل التنوع، بينما ظلت العديد من المجتمعات تتصارع مع العنف والانسداد السياسي، فهل يمكن لهذه المجتمعات الأخيرة أن تلتحق بالأولى من خلال استنساخ بعض المؤسسات السياسية؟ وإذا كان الأمر كذلك فما هي المؤسسات الأكثر أهمية؟

لا زالت العديد من الصراعات عبر العالم دامية ومستعصية على الحل حتى في القرن الواحد والعشرين، فمن أفغانستان إلى العراق إلى أفريقيا جنوب الصحراء، ومن البلقان إلى تيمور الشرقية وفيجي، ففي كل مرة تبذل هذه المجتمعات التي تعاني من الصراعات جهوداً من أجل التحول أو إعادة التحول للديمقراطية إما لوحدها أو تحت التأثير الدولي، وكان عليها أن تقوم بخيارات مؤسساتية أساسها النظام الانتخابي. لقد دار نقاش أكاديمي حي حول الانعكاسات السياسية المباشرة لأحسن الطرق لابتكار أنظمة انتخابية خاصة بالمجتمعات المقسمة، فخلال العقد الأخير قام المجتمع الدولي برسم أنظمة انتخابية لدول عديدة، وقد عززت تلك النقاشات من فهمنا للمشكلة ولكنها غير حاسمة إلى حد

كبير، وفيما يلي اخترت إجراء مقارنة لأربع مجتمعات قامت بتطبيق إصلاحات رئيسية على النظام الانتخابي وهي تركيا وإيرلندا الشمالية وغويانا وسريلانكا.

تركيا:

يمثل الأكراد والعلويون الأقليتين ذات ثقل انتخابي كبير في تركيا، فالأولى هي عبارة عن أقلية لغوية متمركزة في الجنوب الشرقي، أما الثانية فتعد مذهباً دينياً يقطن أتباعه الوسط الشرقي من البلاد في الأناضول، ورغم قدم البيانات الإحصائية وافتقادها في بعض الأحيان تقدر نسبة الأتراك 70% من مجموع السكان، بينما يمثل كل من الأكراد والعلويين 15% (مع نسبة تطابق صغيرة علويين أكراد)، ويتمركز الأكراد ديموغرافياً في الجنوب الشرقي بينما يشكل العلويون أقلية مسيطرة بقوة في وطنها الأم الأصلي وفي المناطق الحضرية الرئيسية.

وبعد التحول إلى ديمقراطية متعددة الأحزاب عام 1946 استمرت تركيا في استعمال صيغة انتخاب حزب الأغلبية، وقد كان النظام الحزبي خلال الخمسينيات ثنائي الحزبية غير أن نمط التصويت الاثني لم يكن بارزاً، ورغم الشروط الملائمة فلم تؤدي إلى بروز أي حزب كردي، واختارت الأقلية العلوية الحزب الديمقراطي، وفي 1960 أسقط الانقلاب العسكري الحزب الديمقراطي وأدخل التمثيل النسبي، وفي خلال الستينيات برزت أحزاب كردية وعلوية غير أنه لم يكتب لها النجاح، وفي ردها على بروز جناح اليمين المتطرف الإسلامي القومي خلال السبعينيات اختارت الأقلية العلوية تأييد حزب الشعب الجمهوري الكمالي العلماني وتأسيس علاقة دامت إلى غاية اليوم، واستمرت الأصوات الكردية منقسمة في الانقسام على العديد من الأحزاب الرئيسية بما فيها الحزب الإسلامي وحزب الشعب الجمهوري.

وفي عام 1980 قضى انقلاب آخر على الأحزاب السياسية الصغيرة وفرض على الأحزاب نسبة 10% من الأصوات العامة في البلاد كعتبة لدخول البرلمان، وإذا لم تتمكن من اجتياز هذه النسبة فإنه لن يستطيع إحراز أي مقعد في البرلمان ولو فاز بأغلبية الأصوات في بعض المناطق المحلية، وتوزع الأصوات التي حصلت عليها الأحزاب التي لم تتمكن من اجتياز حاجز 10% على الأحزاب الفائزة بأكثر من 10% –أي التي حق لها دخول البرلمان– بحسب نسبة الأصوات التي حصل عليها كل حزب. ورغم ذلك بقي نمط التصويت الاثني نفسه منذ عودة الديمقراطية في أواخر الثمانينيات: العلويون يؤيدون اليسار الكمالي، والأكراد منقسمون على طول خطوط يمينية دينية ويسارية انفصالية، وقد تلقى حزب العمل الكردستاني ضربة رئيسية بعد إلقاء القبض على زعيمه عبد الله أوجلان عام 1999.

وفي أواخر العام الماضي حققت تركيا أخيراً وضع المرشح لعضوية الاتحاد الأوربي وهي عملية رغم تقلباتها فقد كثفت الضغوط الدولية بخصوص حقوق الأقليات، وقد تمكن حزب العدالة والتنمية بالاعتماد على جدول أعمال إسلامي معتدل متعدد الثقافات من التقرب من كل من الأكراد والعلويين محققاً نجاحاً مع الأخيرين أكثر من الأولين، وعلى عكس ذلك فقد كانت المعارضة الممثلة

في حزب الشعب الجمهوري غير قادرة على بناء إجماع مماثل مع اليسار الكردي حتى منذ فشل تجربته ما بين 1990-1991.

ويُحسب لحكومة حزب العدالة والتنمية أنها اتخذت عدداً من التدابير ساعدت على تغيير موقف الأتراك تجاه الأكراد تضمنت إطلاق سراح بعض السجناء السياسيين الأكراد وتخفيف الحظر على اللغة والثقافة الكردية، وعلى الرغم من أن هذه التدابير جاءت في بعض جوانبها نتيجة لضغوط من الاتحاد الأوروبي فإن حزب العدالة والتنمية كانت له أسبابه لمحاولة التهدئة مع الأكراد، وعند فوز الحزب بالانتخابات العامة للمرة الثانية التي حصل فيها على ما يقرب من 43 % من الأصوات، جاء ربع تلك الأصوات من الأكراد الذين كانوا يعتقدون أنهم صوتوا للحزب ليشكروه على التدابير التي اتخذها، ويقول بعض المحللين الأتراك إن حزب العدالة والتنمية ما كان له أن يتمكن من تحقيق هذا النصر من دون الأصوات الكردية.

تؤكد التجربة التركية على معيار فرضية العلاقة بين التمثيل النسبي وعدد فعال من الأحزاب، ورغم طول فترة التعديل والتي دامت أكثر من عقدين أدى لظهور أحزاب فعالة بعد إدراج عتبة 10% بقي التأييد الكردي والعلوي للأحزاب الرئيسية يحتل مكانة عالية في التاريخ السياسي التركي الحديث، بينما لم يبرز إلى الوجود سوى حزب كردستاني انفصالي فقط خلال التسعينيات واستمر تحت الصيغ الانتخابية الأدنى، ورغم موقف حزب العدالة والتنمية الانتخابي مع الأكراد من أجل بدء إصلاحات بخصوصهم إلا أنه ليس واضحاً بأن نمط التصويت الحالي قد ساهم في حل الصراع في تركيا، وتشير غياب مبادرات مماثلة في الماضي إلى الدور الايجابي الذي لعبته عملية الانضمام إلى الاتحاد الأوربي والنمو التدريجي للمجتمع المدني في تركيا وبروز حكومة كردية في شمال العراق.

إيرلندا الشمالية:

يعتبر الصراع في أيرلندا الشمالية من الصراعات المهمة في العالم والتي كانت تمثل "الصدع" الأساسي لغرب أوربا منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، فبين عامي 1966 و1999 وصل عدد القتلى إلى 3.636 بينما وصل عدد الجرحى إلى 36 ألفاً، وذلك عندما تمدد الصراع فيما وراء حدود أيرلندا الشمالية مخترقاً الأراضي البريطانية، ومعظم الضحايا كانوا من المدنيين على اعتبار أن مشكلة أيرلندا الشمالية هي ما يطلق عليها المشكلات التي لم نجد لها حلاً نهائياً منذ نشوئها.

أعطيت ايرلندا الشمالية الحكم الذاتي عام 1920 في إطار المملكة المتحدة، بنسبة ثلثين كأغلبية بروتستانتية وثلث أقلية كاثوليكية، وقد تحول هذا التوازن بعمق بفعل نسبة الولادات العالية وانخفاض الهجرة في صفوف الكاثوليك ليصل إلى 55% مقابل 45% خلال السنوات القليلة الماضية، وقد استعملت ايرلندا الشمالية أساساً النظام النسبي والتفضيلي في العشرينيات إلى غاية حكم حزب الوحدة في ألستر والذي عوضه بنظام الفائز الأولFPTP عام 1929. لقد كان لانفجار العنف الطائفي عام 1969 وتدخل بريطانيا دور في إعادة العمل بنظام الصوت الواحد المتحول STV، وقد عقدت انتخابات بشكل متقطع خلال فترات مكافحة التمرد بين ايرا والجيش البريطاني إلى غاية "اتفاق الجمعة

العظيمة" واستمرار عملية السلام، لقد كان ينظر للصيغة الانتخابية التعددية التي استعملت ما بين 1929 و1969 كمظهر آخر لسيطرة البروتستانت على الدولة، غير أن تقييم أكثر دقة للتاريخ الانتخابي لايرلندا الشمالية يكشف أن الأمور لم تحسم بعد.

وصفت سياسات ايرلندا الشمالية بأنها نظام ثائية حزبية، فمن عام 1920 إلى غاية الستينيات قاد حزب الوحدة الأصوات البروتستانتية بينما انقسمت الأصوات الكاثوليكية بين الحزب القومي وجماعات يسارية جمهورية، وقد شكل خطاب التعبئة العمالية والاشتراكية بعداً سياسياً بديلاً لإمكانية التغلب على الانشقاق المذهبي، وفرض حزب الوحدة نظام الفائز الأول لردع المتحدين من حزب العمل في إيرلندا الشمالية والاتحادات الاستقلالية، ورغم التمييز في الانتخابات المحلية لم تكن الدوائر الانتخابية مقسمة ضد الكاثوليك، بل أن هؤلاء عانوا كثيراً من الانقسامات الداخلية وعدم القدرة على التوصل إلى اتفاق مع حزب العمل لايرلندا الشمالية حول مسألة الدستور، وفي الواقع خلق نظام الفائز الأول فرصاً فريدةً للتحالف مع الكاثوليك والبروتستانت المعتدلين من أجل الفوز.

لقد كان حزب العمل متخوفاً من الاغتراب عن قاعدته الانتخابية البروتستانتية في الأساس، فأصبح أكثر فأكثر لا علاقة له بالموضوع في أواخر الستينيات، وفي ردها على احتمالات الإصلاحات وزيادة العنف في الشوارع تحول كل من حزب الوحدة والحزب القومي إلى فصائل راديكالية معتدلة قبل الرجوع إلى التمثيل النسبي.

لقد كان التنافس ما بين المذاهب بين المعتدلين والراديكاليين وبين الوحدويين والجمهوريين أهم ما ميز سياسات ايرلندا الشمالية خلال الفترة الثانية للتمثيل النسبي منذ 1973، وقد قدم نظام الصوت الواحد المتحول والدوائر الانتخابية الكبيرة المختلطة إمكانية واسعة للتصويت عبر الاثنيات والتي لم تتجسد في الواقع، ورغم انخفاض حدة الصراع منذ أواخر التسعينيات فقد فقدت الأحزاب المعتدلة قواعدها لصالح حزب الوحدة الديمقراطي والشين فاين، وبعد وقف إطلاق النار وبفضل مساعدة لندن تطور الحزبان إلى أقل راديكالية وذوا خلافات برلمانية بسيطة.

تعد إيرلندا الشمالية مثالا للمؤسسات التي تشجع التوافق ما بين الاثنيات في مجتمع مقسم من خلال الاعتماد على النظام الانتخابي التفضيلي في انتخابات 1998 في ظل اتفاق الجمعة العظيمة لعملية السلام، وبعد 30 عام من العنف الطائفي بين الجماعات الكاثوليكية والبروتستانتية في ايرلندا الشمالية قدم اتفاق السلام في ابريل 1998 العديد من المؤسسات التي تهدف إلى إدارة الصراع بين الوحدويين والقوميين من بينها انتخابات اقتسام السلطة لجمعية جديدة في ظل قواعد الصوت الواحد المتحول، ورغم إخفاق الانتخابات السابقة لعامي 1973 و1982 والتي تمت في ظل نفس القواعد فقد نتج عن انتخابات 1998 ولأول مرة في تاريخ ايرلندا الشمالية تشكيل حكومة سلام من خلال اقتسام السلطة.[xxiii]

أحد الأسباب التي كانت وراء هذه المخرجات تكمن في الطريقة التي عمل بها نظام الصوت الواحد المتحول من أجل تحويل المشاعر المعتدلة في الجماعة إلى أغلبية مؤيدة للسلام في الجمعية من

خلال تحويل الأصوات، ومن خلال تحليل انتخابات 1998 نجد أن نسبة كبيرة من الناخبين في ايرلندا الشمالية استعملت تفضيلات من درجة أدنى لتحويل الأصوات من أحزاب الفصائل الإثنية إلى أحزاب ذات مركزية غير إثنية.

وعلى ضوء ذلك فقد ساعد استعمال التصويت التفضيلي عملية السلام بطرق عديدة، فأولا قدم حوافز مباشرة للأحزاب الرئيسية لتعديل مواقفها رغبة في جذب الأصوات التفضيلية من الناخبين المعتدلين، وكذلك فقد كان احتمال التقاط تحويلات التفضيل الأدنى حاسما إبعاد الشين فاين على سبيل المثال عن العنف ودفعه نحو تبني مواقف أقل تطرفا، وقد استحسن الناخبون هذا الفعل كما كان واضحا في زيادة تدفق التفضيلات الدنيا إلى الشين فاين من الأحزاب القومية مثل حزب العمل الديمقراطي الاجتماعي في انتخابات 1998، وبالمثل على الجانب الوحدوي فقد شجع نظام الصوت الواحد المتحول الناخبين لصالح الأحزاب الوحدوية المعارضة لاتفاق السلام بتحويل أصواتهم الدنيا إلى أحزاب وحدوية أخرى ومرشحين مؤيدين للاتفاق.[xxiv] وقد كان لهذا النظام تأثيرا كبيرا على أنماط التحالفات السياسية التي يمكن تحويلها وعلى تشكيلة الجمعية الجديدة، حيث مثلت أكثر من 70% من الأحزاب المؤيدة للاتفاق.

باختصار فقد استفادت الأحزاب المؤيدة للاتفاق من الجانبين من تحويل الأصوات والذي كان ضروريا في تحويل أغلبية أصوات الوحدويين المعارضين للاتفاق إلى أغلبية برلمانية وحدوية مؤيدة للاتفاق، وكان ذلك ضروري للمخرجات النهائية، فقد استخلصت إحدى الدراسات بأن السبب الرئيسي لبروز جمعية قادرة على العمل من انتخابات 1998 هو تبني أو إعادة تبني نظام الصوت الواحد المتحول، وأبقت تفضيلات الناخبين الدنيا الجمعية على المسار بتخفيض أعداد المقاعد التي كسبتها الأحزاب الوحدوية المعارضة للاتفاق في الانتخابات،[xxv] وخلاصة القول فقد أثبتت القدرة على تحويل الأصوات من الأجنحة إلى الوسط أنها عنصر محوري في إفراز جمعية مؤيدة للاتفاق، لكن هذا بالطبع قد لا يكون كافيا كما أكد عليه التاريخ المعاصر المهلهل لنجاح عملية السلام في ايرلندا الشمالية ومع ذلك سوف تزيد من حظوظها في المستقبل.

غويانا:

تعد غويانا مستعمرة بريطانية سابقة وأساساً مجتمع كاريبي في أمريكا الجنوبية، يطلق عليها "وطن العرقيات الستة"، لم يكن لديها في البداية أغلبية إثنية واضحة غير أنها اليوم تعد تقريبا 45 % هنود و30% أفارقة و10% هنود أمريكيين و15% مزيج من الكل، خلال الثمانينيات وصف التاريخ السياسي لغويانا البريطانية كحالة كلاسيكية لتشنجات حزبية إثنية، فما بدأ كحركة موحدة مقاومة للاستعمار تحت راية حزب الشعب التقدمي انقلب إلى تنافس عرقي بعدما تفرقت السبل بالزعيمين الرئيسيين للحزب الغوياني الهندي Cheddi Jagan والغوياني الإفريقي Forbes Burnham، حيث أسس فوربس حزب المؤتمر الوطني للشعب مستغلاً أوضاع الحرب الباردة لمغازلة بريطانيا والولايات المتحدة في مواجهة الحزب الماركسي حزب الشعب التقدمي.

إلى غاية بداية الستينيات كان حزب الشعب التقدمي دائماً في مقدمة الانتخابات الاستعمارية التي كانت تجرى تحت نظام الفائز الأول، وقبل منحها الاستقلال غيرت القيادة البريطانية نظام الانتخابات إلى التمثيل النسبي، وقد جلبت الانتخابات الأولى عام 1964 للسلطة ائتلاف المؤتمر الوطني للشعب والقوة الموحدة وهو حزب ذو أغلبية هنود أمريكيين، بعدها دخلت غويانا في نظام ديكتاتوري تحت زعامة فوربس دام حتى نهاية الحرب الباردة، وفي عام 1992 عاد المؤتمر الوطني للشعب بقوة للسلطة لكن انتصاراته الانتخابية المتتالية شوهتها أعمال الشغب التي قام بها حزب الشعب التقدمي استدعت وساطة الرئيس الأمريكي السابق جيمي كارتر والمجتمع الكاريبي CARICOM وقد اقتنع حزب الشعب التقدمي بالتراجع بعد الوعود بالإصلاحات الدستورية المحدودة والتهديد بقطع المساعدات الخارجية عام 2006.

يمكن اعتبار غويانا حالة جد متطورة لنظام حزبي إثني جامد ليس بسبب التصويت الاثني ولكن بسبب أن حزب الجماعة الأكبر قام بجذب أصوات الاثنيات الأخرى كذلك، وبعد رجوعه إلى السلطة استوعب حزب الشعب التقدمي الدروس الماضية وقام بمغازلة الأمريكيين الهنود، ما لم تتغير هذه الأنماط من التصويت العرقي جذرياً سيكون حزب الشعب التقدمي هو من سيحتكر الحكومة، واقتنع مؤتمر الشعب الوطني بأنه لن يكون قادراً على كسب الانتخابات أو إلغائها فاتجه أكثر خلال السنوات القليلة الماضية نحو الضغط من أجل اتفاق اقتسام السلطة مشابه "لاتفاق الجمعة العظيمة" في ايرلندا الشمالية.

حافظ تاريخ غويانا الانتخابي على نظام الثنائية الحزبية خلال النظامين الانتخابيين، وقد كانت الحوافز الانتخابية غير كافية لترقية الاعتدال في مواجهة الاستقطاب العرقي، وفي أواخر الخمسينيات وبداية الستينيات لم يكن نظام الفائز الأول كافياً لتعبئة الأصوات الانتخابية من مختلف الاثنيات في الدوائر الانتخابية المختلطة كثيراً، أما في التسعينيات فقد أثبت التمثيل النسبي المنخفض العتبة أنه غير كافي لتشجيع بدائل أخرى غير حزب الشعب التقدمي، يبقى انتظار ما إذا كان "التحالف من أجل التغيير" وهو حزب جديد متعدد الاثنيات تأسس عام 2006 قادراً على حشد التأييد ولكن ليس لسد الانقسامات الإثنية.

سريلانكا:

هي الأسوأ من بين الحالات السابقة فهي مستعمرة بريطانية سابقة أخفقت في تحقيق التنمية بسبب أنها شهدت حرباً أهليةً أكثر من تركيا انتهت مؤخراً، ديموغرافيتها الإثنية هي الأكثر عنقودية، يشكل السنهاليون ثلاث أرباع سكانها، وينقسم الناطقون بالتاميل إلى ثلاث أقليات صغرى أخرى: التاميل السريلانكيين 14% والتاميل الهنود 5% والمور 7%، يتركز التاميل السريلانكيين بقوة في الشمال الشرقي بينما يعيش التاميل الهنود وهم سلالة عمال استقدمتهم بريطانيا للعمل في الهند في المرتفعات المركزية، والمور هم من المسلمين الناطقين بالتاميل من سلالة عربية موزعين عبر الجزيرة مع تمركز خاص في المقاطعة الشرقية.

ورثت سيلان في فترة الاستقلال عام 1947 نظاماً برلمانياً على نمط وستمنستر ذو نظام الفائز الأول جعل التحالف بين القوتين السياسيتين الرئيسيتين السنهالية "الحزب الوطني الموحد" والتاميل "مؤتمر التاميل" سهلاً، لقد كان أول ما قام به الحزب الوطني الموحد حرمان العمال التاميل الهنود على خلفيات قومية وبهدف استباق أي أرباح من الحزب اليساري والحزب الشيوعي، وقد كانت مسألة اللغات الرسمية أثارت مساراً مأسوياً من المزايدات الإثنية بعدما تحداه حزب الحرية السريلانكي والذي كان رائداً فقط في سياسة سنهالية فقط، وقد حجب مؤتمر التاميل بلطف من قبل الحزب الفيدرالي التاميل والذي حقق استقلالية إقليمية، وقد أخفقت حكومة ائتلاف الحزب الفيدرالي-الحزب الوطني الموحد في التوصل إلى اتفاق حيث نجح حزب الحرية في قلب الموازين من خلال عقد تحالف مع الأحزاب الماركسية عام 1970، وقد خففت الأحزاب الشيوعية من مواقفها الموالية للأقليات مقابل دستور جمهوري وقطع العلاقات مع التاج البريطاني، وعندما عاد الحزب الوطني الموحد إلى السلطة وأدخل التمثيل النسبي عام 1978 بدأت الجماعات المتمردة في التشكل مشعلة أعمال شغب دامية عام 1983 تصاعدت إلى حرب أهلية طويلة.[xxvi]

منذ انتخابات الثمانينيات في الشمال الشرقي والتي تعطلت جراء القتال أتى وقف إطلاق النار والمفاوضات بفرص للمناورات الانتخابية مماثلة لايرلندا الشمالية وتركيا، ومن الجدير بالذكر أن سريلانكا تبنت التصويت البديل في انتخاباتها الرئاسية والتي كان بإمكانها زيادة كلمة التاميل في اختيار الحكومة، طبيعة سريلانكا بتركيبتها العنقودية تعني أنه يمكن أن يكون تمثيل الأقلية مضموناً مع نظام الفائز الأول، وقد انخفض العدد الحقيقي للأحزاب مع نظام التمثيل النسبي، ورغم انقسام الأصوات المور والهنود والتاميل بين التحالفات الثنائية القطبية بقيادة الحزب الوطني الموحد وحزب الحرية السريلانكي فقد اتجه التاميل نحو التحالف الوطني التاميلي، ولم تضف خيارات التصويت أي اعتبارات للإثنية حيث لم ينتخب أي رئيس سنهالي على أساس الأقليات، وقد انتحرت نمور التاميل حينما قاطعت الانتخابات الرئاسية عام 2005 وحرمت مرشح الحزب الوطني الموحد من الفوز، وغداة هزيمة المتمردين فاز حزب الحرية السريلانكي في الانتخابات من دون الحاجة إلى أصوات التاميل.

تميزت السياسات الانتخابية في سريلانكا بالصراعات الداخلية من أجل السلطة داخل الأحزاب السياسية وفيما بينها، فبناء على بعض الدارسين فقد زادت الإصلاحات الانتخابية لعام 1978 التنافس داخل الأحزاب السياسية بسبب أن أحد المظاهر المرتبطة بها وهي النظام النسبي جعل من الصعوبة على الأحزاب السياسية في سريلانكا كسب الأغلبية في البرلمان، مما جعلها أكثر اعتمادا على التحالفات فيما بينها وبالتالي الوصول إلى العنف ووضع سياسي غير مستقر.[xxvii] فضلا عن ذلك فقد زادت القوة المؤسساتية للرئيس وعلاقته بالحكومة من حدة ذلك الصراع، ومنذ انتخابات عام 2000 و2001 كانت السلطة مركزة في أيدي حزب الحرية أو الحزب الوطني الموحد، وبخلاف ذلك جرى في عام 2004 تقييد سلطة الرئيس بسبب أن الحكومة ورئيس الوزراء ينتمون لحزب معارض مما تنج

عنه ما عرف "بمأزق التعايش"، أدى إلى أزمة حكومية وحل البرلمان، ورغم عدم استقرار الوضع السياسي فقد كانت انتخابات 2004 الأكثر سلما من الانتخابات السابقة، أحد التفسيرات في هذا الإطار هو وجود توازن قوى بين حزب الرئيس وحزب رئيس الوزراء.[xxviii]

الهندسة الانتخابية وبناء السلام:

في كل حالات نجاح سلمية وديمقراطية لتجنب الصراع جرى تضمين وحماية الأقليات وحقوقها في العملية الانتخابية، غير أنه من الجدير بالذكر أن الأقليات لا زالت مهمشة وغير متضمنة في أي عملية إصلاح النظم الانتخابية وصياغة الدساتير وتشكيل الحكومات الجديدة، فضلاً عن هذا يمكن لمحاولات التضمين التي يقوم بها غير أهل الاختصاص أن ترسخ التمييز العنصري وتؤدي إلى نفس النتائج.

تعتبر الأنظمة الانتخابية الهيكل العظمي الذي ينمو عليه جسم المجتمع الصحيح أو الذي يعاني من الصراعات، ومع الأخذ بعين الاعتبار الأنظمة الانتخابية والحالات المختلفة من الصراعات عبر العالم ومعالجتها وتقييمها لمستوى إدماجها للأقليات تبرز هذه الدراسة بوضوح مدى محورية أداة الهندسة الانتخابية في بناء السلم وفي الوقاية من الصراعات في المستقبل.

قدمت هذه الدراسة نموذج تركيا والذي استثنى فيه الأقليات في كل عملية هندسة انتخابية شهدتها الدولة مما سوف يؤدي إلى استمرار الصراعات في المستقبل، وفي حالات أخرى مثل العراق والذي في يناير 2005 استعمل نظام القائمة الوطنية في الجمعية التأسيسية مما يعني بأن الأقلية السنية متأكدة من سوء تمثيلها إذا قاطع السنة الانتخابات، وهذا بدوره سوف يهز استقرار وضع أمني هش ويعمق الصراع في المنطقة، لقد جرى تعديل النظام الانتخابي قبل انتخابات ديسمبر 2005 ولكن الدولة لا تزال تتصارع من أجل استعادة عافيتها، أما كينيا وليزوتو ومالاوي وزيمبابوي فقد شهدت وبدرجات متفاوتة تحديد واستقطاب إثني لمناطقها السياسية بسبب نظام الفائز الأول الذي ورثته تلك الدول عن الحكم الاستعماري ونتج عنه تهميش الأقليات في الحياة السياسية.

يمكن للأنظمة الانتخابية أن تؤثر ليس فقط على عدد المنتخبين من المرشحين من الأقليات ولكن كذلك على الطريقة التي تسعى بها أحزاب الأغلبية للاحتكام إلى الناخبين من الأقليات أو تهميشهم وعلى طريقة التي تقدم بها قوائم المرشحين التضمينية. وقد يشجع أحد الأنظمة الانتخابية على تشكيل التحالفات بين الأحزاب والتي في المقابل سوف تؤثر على المناخ السياسي الأوسع، بينما قد يعمق نظام آخر الصراعات، أما إذا لم تكن نتائج النظام "شفافة" فهذا سوف يشجع الجماعات الإثنية على السعي للانتقام من خلال الطرق غير الديمقراطية. علاوة على ذلك يمكن أن يؤثر نوع النظام الانتخابي على كيفية تأطير الأحزاب للناخبين، فهناك أنظمة تعطي الأولوية لمرشحين يحتكمون إلى جماعات مختلفة من المجتمع، بينما تكافئ أخرى الذين يحتكمون إلى جماعاتهم فقط.

بالنظر للصراعات الإثنية والأنظمة الانتخابية في دول معينة يمكن أن نقدم دليلاً للكيفية المثلى لضمان حقوق الأقليات في المشاركة العامة، حيث تتضمن هذه الحقوق ما يلي:

- الحق في الوجود والاعتراف.
- حق الأفراد في اختيار هوياتهم من غير معاناة من أجل ذلك.
- حق جميع أعضاء المجتمع في الممارسة الحرة للغة والثقافة والدين فرادى أو ضمن جماعات بما في ذلك في الحياة العامة أو وقت الانتخابات.
- حق الجميع في المشاركة في القرارات التي تؤثر عليهم من دون أي شكل من التمييز.

وبخصوص رسم أنظمة انتخابية خاصة بالمجتمعات الانتقالية ومجتمعات ما بعد الصراعات يمكن ترقية التعاون بين الجماعات المختلفة وتهدئة التوتر من خلال ما يلي:

يجب على مهندسي النظام الانتخابي أن يكون لهم فهما واضحا لحالة كل الاثنيات والأقليات الوطنية الدينية واللغوية بما في ذلك عددها وانتشارها الجغرافي ومستوياتها العلمية.

يجب رسم الأنظمة الانتخابية لحاجات معينة في المجتمع وكل الأقليات التي توجد فيه.

لا يجب أن يجبر أي نظام الناخبين على الانتخاب لصالح هويات محددة مسبقا.

يجب استعمال إجراءات خاصة عند الضرورة لضمان تمثيل عادل لنساء الأقليات.

إن فهم طريقة تأثير الأنظمة الانتخابية على استقرار المجتمعات على كل المستويات مهم جداً لكل المشاركين في الوقاية من الصراع والهندسة الانتخابية، ويمكن تحقيق حماية حقوق الأقليات بوضوح وفي أحسن صورة من خلال الجمع بين حساسية الأغلبية وإدماج الأقلية، وبالتالي سوف تكون الهندسة الانتخابية الأداة العملية في عملية بناء السلام.

خاتمة:

من خلال دراسة الهندسة الانتخابية يمكن الاستنتاج بأنه لا توجد قاعدة انتخابية أحسن مقارنة مع الشروط المعيارية، وفي هذا الإطار يبرز العامل الاثني كأحد معايير اختيار النظام الانتخابي فضلاً عن اعتبارات أخرى مكملة يمكن أن تؤدي إلى نتائج مختلفة، وعموماً فإن اختيار قواعد انتخابية معينة يثير أسئلة بخصوص ما الذي سوف يحدث وليس فقط حول مسائل معيارية تتعلق بما يجب أن يكون، ففي أغلب الأحيان قد يكون من الصعب الفصل بين المسائل المعيارية والامبريقية، وقد تكون المعتقدات حول ما يجب فعله مشروطة بالانعكاسات المتوقعة لأي خيار يجري العمل به، علاوةً على ذلك لا يتوقع أن يكون لتغيير واحد نتيجة واحدة، وبالتالي عند التركيز في الحكم على القاعدة الانتخابية لا يجب النظر فقط إلى خصائصها النظرية المجردة ولكن كذلك لكيفية عملها في الإطار التاريخي والسوسيو-سياسي الذي يتضمنها.

تبرز معظم جاذبية صيغ الهندسة الانتخابية المعاصرة في أنها قد تقدم ميكانيزمات:

- من أجل تحدي قوة النخبة والمصالح المكتسبة.
- من أجل إجبار البرلمانيين على تحقيق وعودهم الانتخابية والتقليل من ظواهر الفساد.

- تخفيف التوترات الإثنية وتعزيز الاعتدال والاستقرار.

وبالتالي من غير الأرجح إنجاز هذه المهام السياسية إلا إذا جرى تعبئة التأييد الشعبي من وراءها، فضلاً عن ذلك فقد تبرز أهمية الأنظمة الانتخابية على نحو مختلف عما توقعه مهندسوها، وكذلك عند التدقيق في التفاصيل نجد أن القواعد التي تبدو متطابقة حينما ننظر إليها في خصائصها الواسعة قد تعمل على نحو مختلف عند التدقيق في تفاصيلها، وتضم هذه التفاصيل طبيعة عملية اختيار المرشحين وعدد المقاعد في كل دائرة انتخابية والقواعد التفضيلية، ورغم ذلك لا زالت القواعد الانتخابية مهمة باعتبار انعكاساتها المباشرة وغير المباشرة على ولاء الناخب وتشكيل التحالفات واستراتيجيات الأحزاب وتكوين الغرف البرلمانية، فالثقافة السياسية ليست كل شيء.

تكشف حالات الهندسة الانتخابية بأن الحوافز الانتخابية تمثل مؤشراً ضعيفاً على الأنماط التاريخية للتصويت الاثني، وأنها لن تؤثر كثيراً على ديناميات الصراع، والتي غالباً ما كانت تحت تأثير اعتبارات أخرى من المزايدات الإثنية، من بين جميع الملاحظات حول الحالات السابقة يصعب إيجاد تأييد للرأي القائل بارتباط الصيغة الانتخابية مع البنية الإثنية للنظام الحزبي، ولكن يمكن الجزم بأن العنف بحد ذاته يمكن أن يتسبب ذاتياً من خلال التقليل من أهمية الحوافز الانتخابية مع تصاعد الصراع.

باختصار فإن الهندسة الانتخابية في هذه المجتمعات الأربعة ليس لها تأثيراً على البنية الإثنية للأنظمة الحزبية على نحو متسق مع النظريات الموجودة، وأن التأثير العام على الصراع الاثني رغم صعوبة تقييمه غير أكيد كذلك، توزيع القيم والثروات بين الاعتدال الاثني والتطرف هو أساساً أمر خارجي على العملية الانتخابية وصعب التغيير من خلال الحوافز الانتخابية، وبالطبع لا يعني هذا بأن هذه القيم والثروات ثابتة، فلن يكون أي عملية سلام ناجحة إذا كان هذا هو الحال، والوضع الحالي في كل من تركيا وغويانا خير دليل على ذلك، بدليل أن الضغوط الخارجية غير الانتخابية مهمة جداً في هذا الإطار، وهو واقع أيده التعهد الخارجي لدفع عملية السلام مقابل تخفيف التصعيد الداخلي.

تشكل هذه الدراسة مقارنة بنيوية حول تأثير الإصلاحات الانتخابية على المجتمعات متعددة الاثنيات، فهل يمكن تعميم هذه الاستنتاجات على كل حالات الصراعات الإثنية؟ في رأيي فإن حالات العراق وأفغانستان والبلقان وأجزاء أخرى من العالم تحت الوصاية الدولية تشير إلى أنه عكس ما يعتقده علماء السياسة فإن الهندسة الانتخابية هي في الواقع أحد الأدوات في أيدي القوى الخارجية، وأنها لا تأتي بالنتائج بالقدر الذي تؤثر على تغييرات رئيسية في النظام السياسي في غضون جدول زمني بالنسبة لتلك القوى الخارجية.

الهوامش :

[i] استعمل الأستاذ Rafael Lopez-Pintor مصطلح "انتخابات المصالحة" لوصف تلك الانتخابات، وهي بهذا المعنى تؤدي العديد من الوظائف، فإلى جانب تكوين حكومة ديمقراطية تمثيلية وشرعية هناك هدف إضافي يتمثل في ختم الاتفاق ووضع نهاية حاسمة للحرب في تلك المجتمعات، علاوة على ذلك تقدم الانتخابات من أجل مؤسسات سياسية جديدة للمجتمع الدولي فرصة مناسبة لتخفيض الوجود الأجنبي في الدولة. أنظر:

Rafael Lopez-Pintor, Electoral Management Bodies as Institutions of Governance, UNDP, 2000.

[ii] تعود الهندسة الدستورية أو الهندسة المؤسساتية إلى رسم مجموعة كاملة أو جزء من المؤسسات التي تشكل النظام السياسي، وتكون المهمة الإضافية لبناء هيكلة دولة جديدة غالباً بعد فترة الحرب أو الانفصال أو فترة حكم غير ديمقراطي. ترتكز الهندسة الانتخابية على فرضية أن خيار نظام انتخابي يؤثر على الطريقة الكلية لصنع السياسات من خلال تحديد كيفية تكوين الأغلبية، وبالتالي ينظر لنوع النظام الانتخابي على أنه مصيري لاستدامة الترتيبات المؤسساتية المكرسة في عملية صناعة الدستور.

[iii] Bernard Grofman and Jon Fraenkel,"Electoral Engineering, Social Cleavages and Democracy", In Peter F. Nardulli (ed.), *Domestic Perspectives on Contemporary Democracy* (Urbana and Chicago: University of Illinois Press, 2008), p. 72.

[iv] Bruce Gilley, "Against the Concept of Ethnic Conflict", *Third World Quarterly*, Vol. 25, No. 6 (2004), p. 1162.

[v] *Ibid.*, p. 1155.

[vi] Idem.

[vii] الهوية الإثنية شيء مهم جداً في حياة الأفراد في الدول المتخلفة والتي تكون فيها الهويات الثانوية النابعة من الطبقة الاجتماعية والمكانة التعليمية والوظيفية أقل بروزاً. أنظر:

Alemante G. Selassie, "Ethnic Identity and Constitutional Design for Africa", *Stanford Journal of International Law,* Vol. 29, No. 1(1992), p. 8.

[viii] واجهت دول العالم الثالث في الماضي أوقات صعبة حينما خرجت من نظام الحزب الواحد والديكتاتورية العسكرية وبدأت تتحول إلى الديمقراطية، ففي الماضي سعت العديد من تلك الدول لمحو التعددية الإثنية لغرض حماية المصلحة الوطنية، وقد أمكن القليل فقط مخالفة قيمة وأهمية الوحدة الوطنية، ولكن ليس من المعقول التفكير بأن الوحدة الوطنية يجب أن ترادف التجانس الثقافي والإثني، فالتجانس والتشابه مخالفان للهوية الإثنية والسياسات الرامية لمحو التعددية الإثنية غالبا ما تنحو إلى تعميق الاحتكاك الاثني.

[ix] تركز نظريات التمثيل في المجتمعات متعددة الاثنيات على فكرة أن التمثيل الديمقراطي لا يمكن تحقيقه ببساطة من خلال وضع ورقة الانتخاب في صندوق الاقتراع يوم الانتخابات، فالإنعتاق والتساوي بين الناس في ثقل صوت، والحق في عدم فقدان الصوت كليا وبدون تغيير في عملية خوارزمية انتخابية هي كلها جزء مما يعرف بحقوق التصويت.

[x] يقدم Donald Horowitz ديمقراطية الأغلبية أو التعددية أو نموذج وستمنستر كفرصة جديدة في المجتمعات الهجينة، وفي نفس الوقت الذي يرد فيه آرنت لبهارت Arend Ljiphart – وهو من أوائل المنظرين للديمقراطية التوافقية واعتبارها من نظريات الحكم الديمقراطي في المجتمع المتعدد– على الرأي القائل بأن المجتمعات المقسمة مثل جنوب إفريقيا ستكون أحسن مع النظام التعددي، ففي رده في مجلة العلوم السياسية لجنوب إفريقيا رفض فكرة أن نظام التصويت البديل مع نظام رئاسي للحكم يمثل بديلاً واقعياً للنموذج التوافقي الذي قدمه. أنظر:

Matthijs Bogaards, "Electoral choices for divided societies: Moderation through constituency pooling and vote pooling", Paper prepared for the 29th Joint Sessions of Workshops 6-11 April, 2001, in Grenoble, France Workshop on "Parties, Party Systems and Democratic Consolidation in the Third World" Directors: Vicky Randall and Lars Svåsand, pp. 9-12.

[xi] أنظر على سبيل المثال:

Andrew Reynolds et al., Electoral System Design: The New International IDEA Handbook (Stockholm: International Institute for Democracy and Electoral Assistance, 2005).

[xii] Pippa Norris, Electoral Engineering: Voting Rules and Political Behavior (Cambridge: Cambridge University Press, 2002), chapter 9.

[xiii] أنظر على سبيل المثال:

Ibid., chapter 11;

[xiv] Andrew Reynolds, Electoral Systems and the Protection and Participation of Minorities, Minority Rights Group International, 2006, pp. 3-4.

[xv] Sven Steinmo, "The New Institutionalism", in Barry Clark and Joe Foweraker, (eds.) **The Encyclopedia of Democratic Thought (**London: Routlege, 2001).

[xvi] Idem.

[xvii] James G. March and Johan P. Olsen, "Elaborating the "New Institutionalism", Centre of European Studies, University of Oslo, Working Paper No.11 (March 2005), p. 10, online at: http://www.arena.uio.no

[xviii] يرى Ted Gurr بأن الصراع الاثني هو فعل خارجي عن المؤسسات تقدم به الجماعات التي تعرف نفسها من خلال معايير إثنية مطالب للحكومة أو لوكلاء سياسيين آخرين باسم مصالح الجماعة، وبناء على ذلك يعرف الجماعات الإثنية كجماعات من غير الدول تتقاسم هوية طائفية ذات معنى سياسي نتيجة وضعها ونشاطها السياسي، وتتضمن أسس الهوية الطائفية اللغة والدين والأصل العرقي أو الوطني المشترك والممارسات الثقافية المشتركة والإقليم المشترك، ويعني أن تكون ذات معنى سياسي أن الجماعة تعاني جماعيا أو أنها تستفيد من المعاملة التمييزية المنظمة وأنها أساس التعبئة السياسية والنشاط الجماعي في الدفاع عن مصالحها وترقيتها.

Sonia Alonso and Rubén Ruiz, "Political Representation and Ethnic Conflict in New Democracies", Discussion Paper SP IV 2005-201, Wissenschaftszentrum Berlin für Sozialforschung (WZB), p.3 , quoted in Ted Robert Gurr, Minorities at Risk: A Global View of Ethnopolitical Conflicts. (Washington D.C.: United States Institute of Peace Press, 1993), p. 349.

[xix] أحد أهم ممثلي هذا الاتجاه هو ديفيد كين والذي يرى بأن القوة الكامنة وراء الحروب المعاصرة يمكن فهمها بسهولة إذا قبلنا إمكانية أنه من العقلاني عدم الانتصار في الحرب.

David Keen, "Who's it between? Ethnic war and rational violence" In Tim Allen and Jean Seaton (eds.) *The Media of Conflict: War Reporting and Representations of Ethnic Violence* (London: Zed Books, 1999), pp. 81-101.

[xx] Matthijs Bogaards, "Democracy and Power-Sharing in Multinational States: Thematic Introduction", *International Journal on Multicultural Societies* (IJMS), Vol. 8, No. 2 (2006), p. 119.

[xxi] Benjamin Reilly, "Institutional Designs for Diverse Democracies: Consociationalism, Centripetalism and Communalism Compared", Centre for Democratic Institutions, the Australian National University Canberra ACT 0200 Australia, p. 12.

[xxii] *Ibid.*, p. 13.

[xxiii] Benjamin Reilly, "Electoral Systems and Conflict Management: Comparing STV and AV Systems", National Centre for Development Studies, Australian National University, Canberra ACT 0200 AUSTRALIA, p. 6.

[xxiv] *Ibid.*, p. 7.

[xxv] *Ibid.*, p. 8.

[xxvi] Kristine Höglund, "Electoral Violence in War-Ravaged Societies: The Case of Sri Lanka", Paper prepared for the

Workshop on Power-sharing and Democratic Governance in Divided Societies, Center for the Study of Civil War, PRIO, August 21–22, 2006, p. 25.

[xxvii] *Ibid*, p. 25.

[xxviii] *Ibid.*, p. 26.